

# الأزمة السياسية في باكستان: الارتدادات الجيوبوليتيكية للحرب الروسية-الأوكرانية

البروفيسور أحمد أويصال

أسباب وتأثيرات هذه التطورات في  
باكستان.

## الحكم في باكستان

كانت باكستان تشهد تدخلاً للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية كل 10 سنوات، على غرار حقبة الانقلابات والوصاية العسكرية التي كانت موجودةً في تركيا، ورغم عدم وقوع أي انقلاب عسكري منذ عام 1999، إلا أن سيطرة الجيش وثلقتهم استمر منذ ذلك الوقت. ومع التأثير العسكري في السياسة الخارجية، اقتربت باكستان تدريجياً من الصين، وظلّ البلد الذي يسيطر عليه الفساد والفقر متراجعاً دائماً عن منافسه الهند. وعلى الرغم من أن الوصاية العسكرية في باكستان تشبه العلاقات بين الجيش والمدنيين في تركيا في الماضي، إلا أنه من الصعب الحديث عن وجود اختلاف أيديولوجي بين الجيش والشعب، كما هو الحال في تركيا.

لقد ساهم الهيكل السياسي غير المستقر في البلاد والفساد المستشري بين الأحزاب التقليدية الفاشلة في منع ظهور حكومات قوية، وعدم تمكن أي رئيس وزراء في تاريخ البلاد

يجب فهم بُعد العلاقات بين العسكريين والمدنيين والجانب الدولي للأزمة السياسية في باكستان، من منظور السياسة الداخلية بشكل جيد. أمّا من ناحية العلاقات الخارجية لباكستان، فإن الهند والولايات المتحدة والصين تعتبر عوامل محددة لهذه السياسة.

“

باكستان هي الدولة الإسلامية الوحيدة المسلحة نووياً في العالم، شهدت مؤخراً توترات سياسية خطيرة. وتعد هذه التطورات ذات طبيعة تؤثر على الشرق الأوسط وعلى التوازنات الدولية. حيث تمت الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء الباكستاني نجم الكريكت السابق عمران خان، الذي وصل إلى السلطة عام 2018 بدعم من الجيش، جراء تآكل الأحزاب القديمة في باكستان. لذلك من الضروري في هذا السياق تحليل



عوامل محددة لهذه السياسة. بطبيعة الحال فإن الهند هي العدو التقليدي لباكستان، وعلى عكس حقبة الحرب الباردة التي كانت فيها الولايات المتحدة تعتمد على علاقتها القوية بباكستان لمواجهة الصين، فإن الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تعطي الأولوية لعلاقتها مع الهند للوقوف بوجه الصين. لذلك تجاوزت علاقات باكستان مع الصين (ضد الهند) مفهوم "عدو عدوي صديقي"، ووصلت مؤخرًا إلى مستوى التحالف. حيث تجاوزت المساعدات والاستثمارات الصينية في باكستان مبلغ 60 مليار دولار. من جانب آخر، تسيير علاقات باكستان مع الولايات المتحدة بشكل متذبذب، كما هو الحال في العلاقات الأمريكية مع تركيا. يعد الديمقراطيون أكثر تشددًا تجاه باكستان من الجمهوريين، حيث لم تبدأ علاقات باكستان مع إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن بشكل جيد بتاتا، لأن الولايات المتحدة غاضبة من باكستان جراء خسارة الأولى في أفغانستان.

توترت العلاقات للغاية بين البلدين عندما أرادت إدارة بايدن تحميل باكستان نتائج الفوضى والفسل الناجمين عن انسحابها المتسرع من أفغانستان. وفي هذا المناخ المتوتر ازداد غضب الجيش الباكستاني وساسته تجاه الولايات المتحدة، واقتربوا أكثر من الصين وروسيا. وكان لتجاهل الولايات المتحدة لباكستان والعوائق التي وضعتها أمام تصدير الأسلحة الأمريكية لهذا البلد، سببا في دفع

يجب فهم بُعد العلاقات بين العسكريين والمدنيين والجانب الدولي للأزمة السياسية في باكستان، من منظور السياسة الداخلية بشكل جيد. أما من ناحية العلاقات الخارجية لباكستان، فإن الهند والولايات المتحدة والصين تعتبر

من إكمال فترة ولايته البالغة 5 سنوات، وهذا مؤشر على هشاشة النظام السياسي في هذا البلد وعدم استقراره. أما في عام 2018 فحقق عمران خان الذي يعتبر من خارج هذا النظام الفوز بالانتخابات وشكّل الحكومة.







توترت العلاقات بين عمران خان والجيش في إطار تجاذب المؤسسات، لكن في نفس الوقت هنالك دور للصراع الشخصي بين عمران خان ورئيس الأركان العامة قمر جاويد باجوا. حيث شعر باجوا مؤخراً بقلق وامتعاض من عدم تمديد ولايته مرة أخرى، بسبب الخلافات بين رئيس الوزراء عمران خان والجنرال باجوا الذي تم تمديد وظيفته في عام 2019. ويعرف في هذا الصدد أن عمران خان كان يريد تعيين رئيس المخابرات السابق الجنرال فايز حامد في منصب رئيس هيئة الأركان العامة. كما أن هناك أحاديث بأن عمران خان فشل العام الماضي في تعيين رجل عسكري آخر لرئاسة المخابرات، وأن ذلك التعيين تأخر بسبب الخلافات مع الجيش. لذلك يمكن القول، إن هناك جانباً لهذا الصراع بشأن من سيكون صاحب الكلمة الأخيرة في العلاقات بين العسكريين والمدنيين. وكما كان الحال في تركيا في السنوات الماضية،

عمران خان الذي لم يرغب في الاستسلام لهذه الضغوطات. حيث وجّه رئيس الأركان العامة قمر جاويد باجوا رسالة إلى الولايات المتحدة بإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا مخالفاً لموقف عمران خان. ويقال أيضاً إن الجيش اتفق مع الولايات المتحدة من أجل الإطاحة بعمران خان. وقامت الأحزاب المتحالفة مع الجيش الباكستاني والتي تعتبر جزءاً من الائتلاف المعارض لعمران خان (في الحقيقة لا يوجد حزب في باكستان يستطيع خوض غمار السياسة دون رضا الجيش) بالتحرك مع أحزاب المعارضة الأخرى في البرلمان في إطار مشروع الإطاحة بحكومة عمران خان. كانت المعارضة تهدف إلى إسقاط حكومة عمران خان وتأسيس حكومة جديدة بالطرق القانونية والاحتجاجات، ومن ناحية أخرى تسعى لتجنب إجراء انتخابات جديدة.

باكستان للتوجه إلى روسيا والصين لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة. جدير بالذكر أن عمران خان لم يبلغ زيارته إلى روسيا في اليوم الأول للغزو الروسي لأوكرانيا، واستمر بفعاليات زيارته وسط هذه الأجواء المتوترة. بالطبع من غير الممكن أن تكون هذه الزيارة قد جرت دون علم الجيش الباكستاني الذي يهيمن على السياسة الخارجية والداخلية للبلاد. وعلى الرغم من أن عمران خان لم يؤيد الغزو الروسي لأوكرانيا، إلا أنه لم يحاول إدانة روسيا. ومن ناحية أخرى، سعى عمران خان لتحقيق التوازن من خلال إجراء اتصال هاتفي بالرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

## كواليس الأزمة

عندما تصاعدت الضغوط الأمريكية على باكستان والتي ترافقت مع فشل واضح لروسيا في احتلال أوكرانيا، جاء رد الفعل الأول من الجيش ضد

السعودية التي عادةً ما تستخدم مسألة إعادة العمال الباكستانيين إلى بلدهم كورقة ضغط على باكستان في حال الاختلاف معها، أكثر تعاطفاً هذه المرة مع موقف باكستان.

أما بخصوص العلاقات التركية-الباكستانية، فإن العلاقات السياسية والعسكرية تبرز ضمن هذا الإطار. حيث يعتبر الاستقرار والتنمية في هذا البلد الصديق لتركيا ذات أهمية خاصة، كما أن علاقات البلدين الاقتصادية والثقافية تتقدم باستمرار. ويتعاون البلدان بشكل وثيق في المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الإسلامي. كما لفت الانتباه التضامن على مستوى شعبي وحكومي البلدين خلال حرب إقليم قره باغ. وفي الوقت الذي تحظى فيه المسلسلات التلفزيونية التركية بشعبية كبيرة في باكستان، يتواصل التعاون في المجالات التعليمية والاجتماعية. وتحتل تركيا المرتبة الأولى في تلبية الاحتياجات الباكستانية للأسلحة والمعدات العسكرية. لكن استمرار العملية الديمقراطية في باكستان سيكون أفضل للاستقلالية والتنمية والحفاظ على العلاقات على أساس سليم. وفي النتيجة، عندما تؤخذ كل هذه الأبعاد بعين الاعتبار، فإن العلاقات التركية الباكستانية لن تتزعزع بغض النظر عن سيصل إلى السلطة وعمن سيشكل الحكومة. ■

بروفيسور احمد اويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز اورسام.

تعتبر علاقات باكستان الاقتصادية والسياسية مع دول الشرق الأوسط على مستوى عال. وفي الوقت الذي ظلت فيه تركيا محايدة تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية وقامت بدور الوسيط في هذه الأزمة، أظهرت تركيا تعاطفاً أكثر مع أوكرانيا. أما باكستان فيظهر أنها تميل نحو روسيا والصين. كما هو معروف أن باكستان لها علاقات اقتصادية جيدة مع دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية، وهناك الكثير من العمال الباكستانيين الذين يعملون في هذه الدول، وتعتبر العملة الصعبة والمساعدات المالية والاستثمارات التي يجلبها هؤلاء العمال مهمة جداً. وتشارك باكستان مع السعودية والإمارات في المخاوف تجاه السياسات غير الوثيقة التي تتبعها إدارة بايدن معهم، ويبدو أن باكستان تتبع نهجاً مشتركاً مع السعودية والإمارات تجاه هذه القضية. وينتظر أن تكون

يرفض الجيش الباكستاني أيضا الدخول تحت السيطرة المدنية.

من جهة أخرى، بعد أن تولت الحكومة الائتلافية بقيادة عمران خان السلطة في عام 2018، لم تتمكن من الإيفاء بوعودها بالتغيير والإصلاح ومكافحة الفساد. ومن أهم الأسباب في ذلك أن الحكومة كانت ائتلافية، إضافة لعراقيل قوى الوضع الراهن وجائحة فيروس كورونا. ولم تتحسن المؤشرات الاقتصادية كثيراً، كما أنه لم يتم الاستفادة من الاستثمارات الصينية بشكل فعال. وأدى هذا الوضع إلى زيادة الفقر في البلاد، كما أدت حرب أوكرانيا أيضا إلى زيادة أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار النفط. من ناحية أخرى، فإن باكستان تحتاج إلى الدعم السياسي من الولايات المتحدة، لأنها تريد توقيع اتفاقية للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

